S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

655 Third Avenue, Suite 500-10 • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

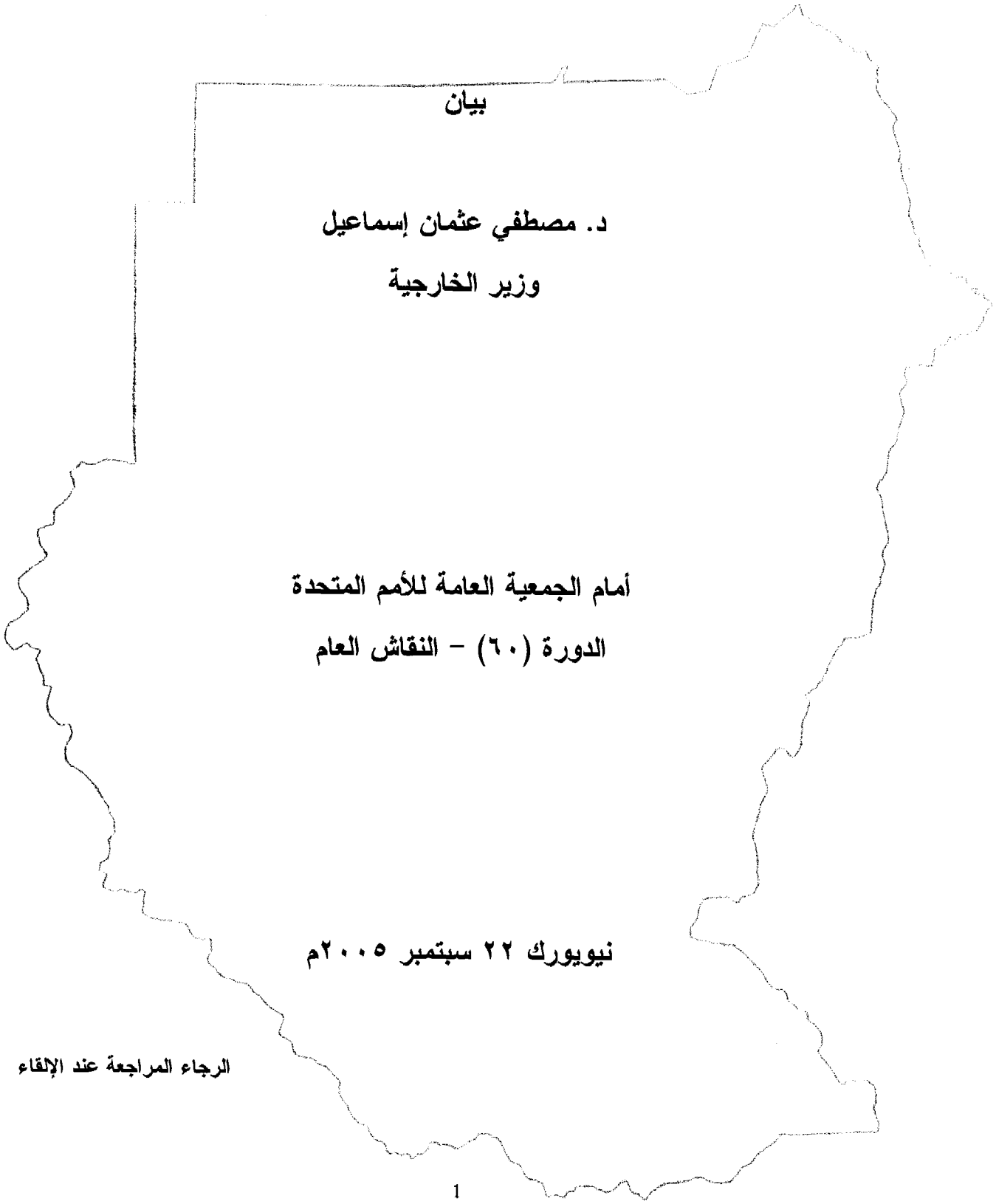

بيان

د. مصطفي عثمان إسماعيل

وزير الخارجية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة (٦٠) – النقاش العام

نيويورك ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

قال تعالى: (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) صدق الله العظيم.

كنت قد أعلنتُ العام الماضى، ومن هذا المنبر أن السلام والذي ظل علي الدوام هدفاً إستراتيجياً لحكومة السودان قد بات على مشارف التحقيق. ويسعدنى أن أنقل إليكم اليوم ومن ذات المنبر أن السلام قد أصبح واقعاً معاشاً بعد التوقيع، مطلع العام الحالى، على اتفاقية السلام الشاملة التي اعتمدتها المؤسسات الدستورية، وشرعنا علي الفور فى تنفيذ بنودها وفقاً للبرنامج الزمنى المتفق عليه.

وما أن شرعنا في مسيرة التنفيذ مع شركائنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان، حتي إصطدمنا بواحدة من أقسي الإبتلاءات ألا وهي فاجعة رحيل د. جون قرنق، النائب الأول لرئيس الجمهورية، الذى بفقده فقدت البلاد شريكاً أصيلاً فى صنع السلام، فلم يكن فقده خسارة للسودان فحسب، بل لكل أفريقيا والشعوب المحبة للسلام، ولكن نيران المصائب هي التي تختبر العزائم، وقد إجتاز الإخوة فى الحركة الشعبية تلك الأزمة والإختبار الصعب بكل مسئولية وجدية فتجاوزوا هول الصدمة ومرارتها ومضوا قُدماً فى مسيرة بناء السلام واستدامته.

إن اتفاقية السلام لم تقف عند حدود معالجة الخلاف بين الشمال والجنوب، بل امتدت لتضع إطاراً شاملاً لحلول منصفة لقضايا الوطن كافة. فقد أرست القواعد لنظام سياسى يعتمد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات ويقوم على بسط قيم الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وإحترام حقوق الإنسان، وقسمة السلطة والثروة وفقاً لمعايير منصفة من شأنها أن توفر ضمانات السلام الشامل.

وإذ نؤكد الإلتزام الكامل باتفاق السلام نصاً وروحاً، فإننا ندرك عظم المسؤولية المترتبة على تطبيقه .. وهي مسؤولية نقبلها ونقبل عليها بايمان صادق وإرادة قوية. ونحن على يقين تام بأن تحقيق السلام فى كل السودان سينعكس ايجاباً على الاستقرار الاقليمي ويمكّن السودان من الإضطلاع بدوره الطبيعى فى الأسرة الدولية.

إننا وقد شرعنا فى التنفيذ الفعلى لإتفاقية السلام، نتطلع إلى عون المجتمع الدولى بالرفع الفورى للقيود والعقوبات الإقتصادية والتجارية، والإعفاء الكامل للديون الخارجية المترتبة على السودان، والوفاء بما قطعته الأسرة الدولية من التزامات فى مؤتمر أوسلو. وهي اجراءات من شأنها دعم تنفيذ الاتفاقية وتعزيز جهود التنمية وإعادة الإعمار، ولا بد لي هنا من تجديد الشكر والتقدير للدور الهام الذي تضطلع به

الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الإتفاق، وبصفة خاصة الذي يقوم به ممثل الأمين العام السيد يان برونك.

السيد الرئيس

إن السلام يظل منقوصاً ما لم يستظل بظله أهلنا فى دارفور. وسوف نبذل غاية الجهد لتوظيف اتفاقية السلام الشاملة واتفاق المبادئ الذى توصلنا إليه في أبوجا لتحقيق ذلك الهدف. وسنواصل التعاون مع المجتمع الدولى فى سبيل تحسين الأوضاع الأمنية والإنسانية والتي شهدت بالفعل تحسناً ملحوظاً ، غير أن ذلك لا يرضى طموحنا حيث أننا نهدف الى أن نصل بالأوضاع فى دارفور الى مرحلة الإستقرار الكامل. إن التزام الحكومة بكل الإتفاقيات والترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار وتحسين الأوضاع الأمنية يتطلب إلتزاماً مماثلاً من جانب الحركات المسلحة التى يتوجب عليها أن توقف على الفور كافة تجاوزاتها، وعلى المجتمع الدولى ممارسة الضغط عليها لدفعها إلى التفاوض الجاد وصولاً إلى تسوية سلمية للمشكلة.

وتؤكد الحكومة الالتزام الكامل بالتوصل لإتفاق سلام شامل فى دارفور فى أقرب الآجال، ولدينا خطة للعودة بدارفور لوضعها الطبيعي، وهي خطة تقوم علي ثلاث مسارات أولها المسار السياسي علي صعيد التسوية السياسية لجذور النزاع ومسبباته والتوصل لإتفاق، وثانيها: العمل علي تنفيذ برامج العودة الطوعية، وثالثها: برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفى إطار ذلك الالتزام، شجعت الحكومة المصالحات القبلية بقيادة زعماء القبائل والقيادات المحلية، وهي تشكل معالجة لجذور الصراع.

إن إهتمام الحكومة بتحسين الأوضاع الأمنية وجهود الحل السلمى، لم يمنعها من توظيف كل طاقاتها من خلال الجهد الذاتى، والشراكة مع المجتمع الدولى، لمعالجة الأوضاع الإنسانية الطارئة ومشكلات النازحين واللاجئين، كما شرعت في تنفيذ الخطط التنموية وبرامج معالجة الصراع على الموارد الذى يمثل أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة.

وفى هذا الصدد، فإن الحكومة تتطلع إلى شراكة دولية فاعلة لتنفيذ هذه الخطط الطموحة، ولعل من المناسب بحث امكانية إنشاء صندوق خاص للتنمية وإعادة التاهيل فى دارفور، أسوة بما تم فى أوسلو بالنسبة للجنوب.

إن السودان إذ يعبر عن التقدير لجهود المجتمع الدولى ، يود الاشادة بالدور النشط للاتحاد الأفريقى، وتطلعنا إلى أن يواصل المجتمع الدولى مؤازرته ودعمه لهذا الدور.

السيد الرئيس،

لقد أنجز السودان الدستور الإنتقالى الذى دخل حيز النفاذ فى التاسع من يوليو ٢٠٠٥ وبموجبه مارس الرئيس ونائباه سلطاتهم وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية، وبذلك دخلت البلاد فى المرحلة الإنتقالية التي سنعمل فيها على تحقيق الإستقرار السياسى وإنجاز المهام الوطنية الكبرى. لقد بدأنا هذه المرحلة بادارة حوار مسؤول مع كافة التيارات السياسية المعارضة التي أصبحت تمارس نشاطها بكل حرية. كما تضمن الدستور الأنتقالى وثيقة لحقوق الأنسان تمثل عهداً بين السودانيين وحكومتهم باحترام حقوقهم وحماية حرياتهم الأساسية. وسنستمر في التعاون مع كل المنظمات الدولية والطوعية لتطوير وترقية حقوق الأنسان فى البلاد. وبإعتبار أن هذه آخر مرة أخاطبكم فيها بصفتي وزيراً للخارجية حيثتم بالأمس تعيين وزير للخارجية من قبل الحركة الشعبية هو الأخ الدكتور لام أكول فأرجو أن أتقدم لكم ولجميع الزملاء بالشكر والتقدير علي التعاون الكبير الذي وجدته منكم أثناء توليي منصب وزير خارجية السودان لعدد من السنوات.

السيد الرئيس

إن القضية الفلسطينية تجسيد لمأساة شعبٍ لا يزال يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدره.

إن المجتمع الدولي مطالب بإلزام إسرائيل بوقف مماساتها غير الشرعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وحملها على تفكيك الجدار العازل والانسحاب من جميع الأراضي العربية التى إحتلتها عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وعلى المجتمع الدولي كذلك التحرك لتحقيق التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق ومبدأ الارض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

ولابد من التأكيد هنا بأن السودان الذي هو طرف في الإتفاقيات الرامية للقضاء خطر الإنتشار النووي يشدد علي أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط – هذا الجزء المتلهب من العالم – منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وأن يستقيم ميزان الشرعية والعدالة الدولية هنا، دون إستثناء لأي دولة تحقيقاً للأمن والإستقرار، مع التأكيد علي حق الدول والشعوب في توظيف الطاقة النووية للأغراض السلمية سيما مجالات البحث العلمي، ومن هنا فإن السودان يؤيد حق إيران وجميع الدول في تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفق لوائح وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس

إن الوضع في العراق لا يزال بعيداً عن الإستقرار. ومعاناة الشعب العراقي تتطلب تضافر المجتمع الدولي لمساعدته في تجاوز محنته. وفي هذا المقام فإننا نجدد

التأكيد على موقفنا الثابت من ضرورة المحافظة على سيادة ووحدة أراضي العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وإذ نتطلع إلى إرساء دعائم الأمن والإستقرار تمهيداً لعودة الحياة الطبيعية الى العراق، ندعو المجتمع الدولي للإسهام بصورة عاجلة في إعادة البناء والإعمار ودعم الحكومة الإنتقالية وتمكين الشعب العراقي من العيش الكريم على أرضه.

السيد الرئيس

إن الآليات التى أقمناها فى إطار الإتحاد الأفريقى تتصدى بكفاءة لمعالجة الصراعات وبناء الاستقرار فى القارة الأفريقية الغنية بالموارد والإمكانات البشرية. لقد عقدت أفريقيا العزم على تسخير هذه الموارد فى خدمة الأهداف التنموية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (نيباد).

إن القمة الأولى للمؤتمر الدولي لإقليم البحيرات الكبرى أحيت الأمال بعودة السلام والإستقرار والتنمية إلى الإقليم. وستعقد القمة الثانية في غضون الأشهر القليلة القادمة، ويتوقع أن تتوج بإعتماد إتفاق يعكس الرغبة المشتركة لدول الاقليم في بناء مستقبل يضمن السلام والأمن والتنمية في المنطقة. لقد سعدنا بنتائج الاجتماع الذي عُقد قبل أيام على هامش القمة وأبدى خلاله شركاؤنا في التنمية الالتزام بتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي حول أقليم البحيرات الكبرى، ولا بد لي في هذا السياق من أن أعرج علي بلد أفريقي هام يجاهد الآن لتجاوز مرارات الحرب والصراع إلي بناء الدولة ألا وهو الصومال الذي يجب أن يحظي بالإهتمام والدعم اللازم من الأسرة الدولية والأمم المتحدة علي وجه الخصوص.

السيد الرئيس

منذ إنعقاد قمة الألفية الأولى فى العام ٢٠٠٠ تحققت بعض المنجزات على مستوى غايات الألفية الثمانية ، إلا أن تلك المنجزات لم ترق الى مستوى الطموح خاصة فى القارة الأفريقية التى ما تزال تفتك بها الأمراض ويهددها الفقرُ والتخلف وتستنزف طاقاتها الديون. ونحن نلتقي بعد خمس سنوات من قمتنا الأولى، لابد من وقفة جادة نتأمل فيها ما أنجزناه وما نتطلعُ إلى انجازه.

السيد الرئيس

إننا نعيش في عالم إضطربت فيه معايير الثروات وأنماط العيش بين بني الإنسان في هذا الكوكب، فأصبح الأغنياء يزدادون غنى، وفي المقابل يزداد الفقراء فقراً وبقدر ما تتسع الفجوة، تستبين معها المفارقات، فتجد دولاً متخمة تنفق الملايين من الدولارات لإزالة السمنة، بينما هناك دول معدمة تتطلع للقليل من تلك الأموال لسد رمق الفقر، وإننا ننتهز هذه السانحة لنؤكد مجدداً الالتزام بما إتفقنا عليه في

إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الواردة فيه من أجل حياة أفضل للبشرية جمعاء. وتجدرُ الاشارة هنا إلى أن السودان قد بذل جهوداً كبيرة في اتجاه تحقيق تلك الأهداف وحقق تقدماً ملحوظاً خاصة في تخفيض نسبة الفقر ونشر التعليم العام وذلك رغم ظروف الحصار الجائر والنزاع الطويل في الجنوب. وتقرير السودان المرحلي لعام ٢٠٠٤ يعكسُ تلك الجهود بصورة واقعية.

وفي هذا الصدد لا بد من التشديدِ على أهمية الالغاء الكامل للديون التي تشكلُ عقبة كبرى في طريق تحقيق الأهداف التنموية خاصة فى أفريقيا وخاصة في البلدان الاقل نمواً. إن وضع شروطٍ لإلغاء هذه الديون يدخلُ في إطار تعويق التنمية. لابد من الاشارة كذلك إلى أهمية وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية وفق توافق مونتيرى.

إن إقامة شراكة دولية وفق ما جاء في الهدفِ الثامن من إعلان الألفية أمرُ ضروري لتحقيق هذه الأهداف. ومن دواعي الأسف الاشارة الى أن أضعف الحلقات فى تنفيذ أهداف الالفية هي الشراكة الدولية التي لن تتحقق الا بازالة الفوارق بين مستويات التنمية وتمكين البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً من الاندماج الكامل في الاقتصاد الدولي.

إن فرض الاجراءات الاقتصادية القسرية ، بما فيها العقوبات الاحادية ضد البلدان النامية ، تشكل تعويقاً لحرية التجارة والاستثمار. كما تظل مسائل التمويل ونقل التكنولوجيا من ضرورات تحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

اننا نعيشُ اليوم في عالمٍ تتزايدُ فيه التحديات والمهددات بنسق متداخل ومترابط. لقد أيقن المجتمع الدولي بأن التنمية والسلام والأمن تترابط على نحو وثيق.. ويكمن التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مع تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية . ولن يتأتى ذلك إلا من خلال العمل الجماعي المنسق الذي تقوده منظمة دولية قادرة وفاعلة .

لقد شارك السودان بشكل نشط في المشاورات التي جرت حول تفعيل أطر العمل الجماعي واصلاح منظمة الأمم المتحدة ، وتبنى الدعوة الى تأسيس الاصلاح على هدي مقاصد الميثاق وأحكام القانون الدولي .

السيد الرئيس

لقد أكدنا خلال مخاطبتنا للاجتماع رفيع المستوى تأييدنا لانشاء جهاز جديد لحقوق الانسان يعالج كل الاخفاقات التي أقعدت لجنة حقوق الانسان عن القيام بمهامها على الوجه الأكمل، مثل التسييس والانتقائية وإزدواجية المعايير. ويحرص

السودان على أن تراعي تفاصيل انشاء الجهاز الجديد معالجة سلبيات الماضي والالتزام بمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء واحترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل وفق نصوص الميثاق.

إننا إذ نستلهم النجاحات التى حققتها الأمم المتحدة فى المجالات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية، يتوجب علينا أن نترجم إجماعنا الذى تحقق فى الإجتماع الرفيع المستوى إلى عمل، وأن نعمل على إنفاذ الموجهات التى صدرت، حتى يتسنى لنا العيش فى عالم آمن، فى ظل مسئولية يتشاطرها الجميع.

السيد الرئيس

لا جدال في أننا نرفضُ الارهابَ بكل صورهِ واشكاله ، ونتكاتفُ جميعا للقضاء عليه، ولكن الذي نرفضه هو محاولات التلبيس والخلط المتعمد بين الارهاب وكفاح الشعوب من أجل التحرر والاستقلال، والاتجاه الخبيث الرامي لربط الارهاب بدين معين أو حضارة بذاتها، فالإرهاب داء عالمي ليس قاصراً علي دين بعينه أو حضارة بعينها، وإن محاولات خلط الأفهام هذه من شأنها أن تحدث شرخاً في إجماعنا نحو تبني استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب .

إن السودان ظل وسيبقي رسولاً بين الدول داعياً لحوار الحضارات وتفاعلها وإندماجها بما يخدم البشرية جمعاء، ويرى أن نجاح الحملة الدولية في محاربة الإرهاب ينبغي أن ينبني على هدى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي . في هذا السياق، يؤيدُ السودان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يتوصل إلى تعريف متفق عليه للارهاب . ولابد من التأكيد على أن رفض الارهاب لا يعني غض الطرف عن الأسباب التي تؤدي الى ارتكابه ، إذ تجب معالجة أسباب وأصول هذه الظاهرة لاجتثاثها حتى نضمن لجهودنا النجاح .

السيد الرئيس

ختاما يجدد السودان إيمانه برسالة الأمم المتحدة، والإهتداء بالمبادئ التى يتضمنها الميثاق. ونؤكد الالتزام بالعمل مع الأسرة الدولية من أجل الإرتقاء بالمنظمة الدولية بما يمكنها من الوفاء بدورها وفقا لولايتها.

والسلام عليكم ورحمة الله،، وشكراً سيدي الرئيس